المقدمة

العنف فى رأيى هو قيمة سلبية تتساوى فى ميزان القيم مع الرشوة والفساد والدعارة والاختلاس وغيرها من الأمراض الاجتماعية. . غير أن ما يميزه (العنف)، ويجعل منه شيئا مخيفا هو ما ينتج عنه مباشرة من زهق للأرواح وإراقة للدماء. . وهو مرض، وعَرَضه الإرهاب بمختلف صوره.

ولا أتصور أنه يمكن بحال من الأحوال فصل الإرهاب والعنف عن باقى القيم السلبية التى قد تسود فى وقت من الأوقات. فالمجتمع كالجسد، إذا ما انهارت مقاومته وضعفت مناعته، حل به كثير من الأمراض دفعة واحدة ـ أو ما عرف بـ OPPORTUNISTIC INFECTIONS ـ وكما هو واضح من الاسم فهى مجموعة الميكروبات التى تتعايش مع الجسد السليم، وتحيط به مترقِّبة لحظة وهن.

والعنف قد يكون مرتبطًا بمجموعة أفراد، وقد يكون حالة عامة، فإذا كان الأولى، فإنه مما يجافى المنطق أن تفرض تلك القلة حالتها النفسية المرضية، وتصبغ بصبغتها مجتمعًا بأكمله، إلا إذا كان هذا المجتمع مستعدًّا لهذا التلقى، أما إذا كانت الحالة الثانية (العامة) فبدهى أن المرض يكون قد استشرى.

المجتمع إذًا نسيج واحد ذو تماسك وارتباط، فإذا أردت أن تغرس فيه شيئًا جديدًا عليه، فأنت كمن يحاول دق مسمار فى لوح، يكون ذلك سهلاً لو أن المسمار من الصلب واللوح من الخشب، ويكون مستحيلاً لو أن اللوح من الصلب أيضًا (المسمار واللوح من ذات المادة). . وهكذا فكلما قويت اللحمة بين أفراد المجتمع الواحد، صار من العسير اختراقه.

والعنف المجرد هو إحدى الحالات المزاجية المتطرفة للإنسان، وهو قديم قدمه ومديد عمره، فهو أحد تحولات الغضب، وربما كان التحول الأقصى الذى يغيّب فيه العقل فيتساوى الانتحار بالقتل.. إذًا فالعنف هو حالة غضب، والإرهابيون غاضبون والمجتمع العنيف هو مجتمع غاضب.. وهذا بالطبع لا يتعارض مع كونه (العنف) حالة مرضية (التوصيف السابق)، فالمزاج الغاضب مزاج معتل، ولحظة تحول الغضب إلى العنف هى لحظة التحول المرضى.

اهتراء قيمة العدل:

وأعتقد يقينًا أن أصل الأمر وذروة سَنامه هى فى تغييب قيمة العدل؛ فالعنف والعنف المضاد يزدهران حينما تتضاءل قيمة العدل فى مجتمع ما، أو تغيب.. وذلك هو أساس الغضب والعنف منذ بدء الخليقة إلى الآن.. فحقيقة الصراع الفطرى وجوهره هى رغبة الإنسان الدفينة فى التحوز على أكبر قدر ممكن من الموجودات.. هذه الرغبات تنظمها وتردعها القوانين والأعراف المؤسسة على قيمة العدل.. وهكذا فما بين جائر ورادع يقع الصراع.

وقيمة العدل لا تنحصر فى المعنى القانونى والإجرائى الضيق، بل تنسحب على كل أوجه الحياة المعاشة، فالمواطنون سواسية أمام القانون وخلفه.. سواسية فى الحقوق والواجبات، وسواسية فى فرص الترقى والحراك الاجتماعى، وسواسية فى ما يحفظ لهم جميعهم كرامتهم وعزة أنفسهم.. وهكذا تصير الديمقراطية الحديثة نوعًا من العدل فى إتاحة الفرصة أمام الجميع للتقدم إلى سدة الحكم، وتبقى الهبات الإلهية والصفات الشديدة الخصوصية هى العامل المحدد أو المعوق الأخير، كأن يفوز بانتخابات خطيب مفوه أو من حباه الله بـ «كاريزما» شخصية، أو يعلو شأن شاعر أو عالم أو مخترع أو مفكر.

ومثلما كانت الديمقراطية نوعًا من العدل، يكون التعليم والإعلام والصحة وكافة الأوجه الخدمية وكذلك السيادية.. ففرص التعليم والعمل والطبابة والإسكان وغيرها.. كل ذلك يجب أن يقدم على خلفية عادلة.. ليس هذا

فقط، بل إن السياسة الخارجية كذلك، يستطيع الفرد أن يدلو بدلوه فيها، وتكون له مساهمته بالقدر العادل الذى تسمح به مواطنته وخبرته فى الحياة.

ولكن يبقى أن المشروع الكبير لإرساء قيمة العدل فى مجتمع ما، يلزمه ـ كأى مشروع استثمارى ضخم ـ بنية تحتية سليمة وقوية، تتحمل ثقل المهام التى تنبثق منها أو تلقى عليها.. والاختلالات فى الامتدادات والتطبيقات، أمر وارد، وما الحياة اليومية كما سبق وأوضحنا إلا خلل فى تطبيق ما ومحاولة تقويمه.. أما الاختلالات فى الأساس وقواعد البنية التحتية، فهى غير مقبولة ألبتة لأنها ستؤدى حتما إلى انهيار مابنى عليها وما بنى بجانبها، وهكذا ينهار الصرح الضخم لو انهار أحد أركانه.

والمقصود بالبنية التحتية فى مشروعنا العدلى الكبير، هو المفهوم البسيط وألف باء الأشياء، أى القضاء.. فلا يمكن أن يستقيم عدل فى أمة ولا يستطيل، ليظلها بظلاله الوارفة، ما لم يكن القضاء فيها مؤدى حقه ومعلى شأنه ومخلى السبيل أمامه؛ كى يقتص من الرفيع للوضيع، ومن الحاكم للمحكوم، ومن السيد للمسود.. وما نقصده هو القضاء السريع والنافذ والحاسم والمهاب (الذى يملك قوة التنفيذ، ولايبقى مجرد خيال مآتة)، وليس القضاء الشكلى الكسيح المهترئ، الذى يعدم أن يكفل للضعيف والفقير حقوقهما، بل إن القانون والقضاء فى حالتنا (مصر) لا يضمنان أيضًا حق كثير من الأغنياء.. إن أى متشرد أو عاطل يستطيع أن يبنى كوخًا من صفيح فوق قطعة من الأرض، فى غيبة من صاحبها، فيغل يده تمامًا عن الانتفاع بأملاكه.. وهكذا نصل إلى مهزلة من مهازل القضاء فى مصر اسمها «وضع اليد»(*).. ليست هذه هى الحالة الشاذة الوحيدة فى عالم «العدالة»، بل ما أكثر تلك الحالات.. مثلا؛ يحدث فى كثير من الأحيان ونتيجة المواريث غير الموثقة، أن يتعطل القضاء عن الفصل فى كثير من القضايا، فإذا حدث وفصل فيها بعد ردح من الزمن، «يبقى الوضع على ما هو عليه» لأن

(*) وضع اليد نظام قانونى شائع فى معظم النظم والمدارس القانونية والتشريعية، وليس مقصوراً على مصر وحدها، وهو يتم طبقًا لضوابط وشروط محددة، ينص عليها القانون.

السلطة التنفيذية قاصرة الحيلة عن تفعيل الأحكام القضائية، التى تبقى حبراً على ورق لا طائل من ورائها.. مما قد يضطر أصحاب الحقوق للجوء إلى العنف والقوة الجسدية، لأن نظام الدولة عاجز عن القيام باختصاصاته.. وهكذا نضيف فريقًا إلى طابور الغضبى، وإلى العنف خبرة جديدة (ما عرف فى الفترة الأخيرة بـ «البلطجة») وضحايا جدد.

وما يدهشك أن القانون المصرى مشلول أمام الكبائر، ومشلول أيضًا أمام الصغائر، فلقد نشر «بريد الأهرام» فى ديسمبر من عام ١٩٩٧ مشكلة ـ تحدث كل يوم فى كل بيت ـ عن سيدة تفرد سجاجيدها المتربة وتنفضها على سور شرفتها دون أدنى اعتبار لغسيل جارها النظيف المنشور فى الشرفة تحتها !!.. هذا السلوك العدوانى الصغير لا يجد أيضًا من القانون رادعًا له !.. وما أكثر تلك الصغائر التى تنغص على المواطن العادى حياته اليومية، ولايجد من يصغى له أو يعيره اهتماما.. وبالتراكم يصل الحال بالناس إلى مرحلة من «التوتر المزمن» وهى حالة مرضية معروفة، وجهها الآخر هو الغضب والعنف، أو قد يفضى هذا التراكم إلى حالة من اللامبالاة والسلبية، وجهها الآخر «اكتئاب مزمن» وهى حالة انعزالية ومرضية أيضًا، تجعل من صاحبها نفسية خصبة لاستنبات بذور العنف وإن بعد حين.

إن تغييب القانون وشل القضاء وترك الناس تتنازعهم أهواؤهم، يفعلون ما يستطيعون، ينتهى بالمجتمع إلى حال من الفوضى تنهار معها هيبة الدولة، ويتحول الناس إلى جموع غضبى، منهم من يكظم غيظه، ومنهم من ينفجر.

حالة التسيب هذه ليس لها نظير لا فى المجتمع المدنى ولا فى المجتمع القبلى العشائرى.. ففى المجتمع الغربى، القانون سيف مسلط فوق رؤوس العباد، وهو قوى وفعال.. فيمكنك مثلاً بالتلفون أن تستدعى الشرطة إذا ما رفع جارك صوت المذياع بعد العاشرة مساءً.

وفى المجتمعات القبلية والعشائرية كاليمن والسودان وأريتريا.. إلخ، هناك

حالة متفردة من قانون العشيرة وعرفها الصارم، وفى المجتمعات المتحولة كمجتمعات دول الخليج مثلاً، لاتجرؤ على مجرد تخطى إشارة مرور، ولو كنت وحدك فى الشارع، لأن بطش القانون عنيف وحاسم ولا يفرق.

أما فى مصر، فيقول الأستاذ الدكتور/ حسام موافى (أستاذ الباطنية بالقصر العينى)؛ إن قيمة الشخص ومنزلته ووجاهته تتحدد بالمدى، الذى يستطيع أن يذهب إليه فى مخالفة القانون وتحطيمه، كالوقوف فى الممنوع والسير فى الاتجاه المعاكس، والاستثناء من اللوائح والوصول بعد الموعد، والولوج من الأبواب المغلقة، فيصير ذلك مادة للتباهى والتفاخر، حتى صار الخروج على القانون كالسيجار الكوبى.

ولأهمية العدل فى إرساء دعائم الدول، قال الإمام «ابن تيمية»: «إن الله لينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة على الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة».. لماذا ؟.. لأن العدل غاية كبرى وآخرة، فما يوم الحساب إلا يوم العدل الأكبر، وما الأديان وشرائعها إلا محاولة رد الإنسان إلى جادة الحق والعدل، وجوهر الإيمان ما هو إلا اعتراف ورد للأشياء (كالروح) إلى بارئها ومالكها الحقيقى.

ودولة يتضاءل فيها القضاء، وتضيع فيها الحقوق، هى دولة تمور من الغيظ والغضب ويتعملق فيها العنف، ويختل فيها الأمن، ويعشش فيها الإرهاب.. وأرض تمتد فوقها المظالم هى أرض فوق براكين.. وقديما قال مبعوث فارسى لأمير المؤمنين «عمر بن الخطاب» وقد رآه نائمًا تحت شجرة بلا حراس (وهو من دانت له الأرض من أقصاها إلى أقصاها): حكمت فعدلت فأمنت فنمت!

وللتأكيد على أثر انهيار قيمة العدل فى زرع الغضب بالنفوس وتفجير طاقة العنف، نسوق قولة الدكتور/ سعد الدين إبراهيم (ندوة الأهرام عن الإرهاب ١٩٩٨ ـ الملاحق):

«إن الشعور المسيطر على المجندين حديثًا فى قوافل الإرهاب، ليس الشعور بالفقر، ولكنه الشعور بالحرمان» ـ وأساسه غياب منطق العدل فى توزيع الثروة

فى المجتمع، وانسداد جميع القنوات المؤدية إلى أى حراك طبقى، يطمح إليه الشاب الفقير، أو المؤدية إلى أى منصب ذى وجاهة اجتماعية يأمل فيه الشاب المتعلم، أو المؤدية إلى مساهمة فعالة فى صنع القرار، كما ترغب المجموعات المثقفة ـ هذا الانسداد المحكم، بالإضافة للشعور الطاغى بفقدان العدل، أديا إلى ذاك التشرذم العصابى المخيف، الذى تهاوت أمامه ستر الأمن والأمان، فأضحيا خيال مآتة فى حقل مزروع بالغربان.

ويأتى تطبيق قانون الطوارئ (لمدة تزيد عن ١٨ سنة) ـ الآخذ بالشك ـ ليضيف إلى كارثة تعطيل القانون المدنى ـ الآخذ باليقين، ويكرس حالة اهتراء القضاء، وفوضى القوانين الورقية والمزاجية، ويزيد فوران الغضب فى الصدور، ويسقط البقية الباقية من هيبة الدولة، التى تعلى شأن الشك، وتدع اليقين فتعكس المنطق وتقلب الحقائق وتضيع الحقوق.

**** وإيجازًا لما سبق، فإن دولة بلا هيبة (لا تصون الحق ولا تثبت العدل) تضم جموعًا شتى من الغضبى والمغضبين والمغضوب عليهم، لهى دولة ضالين غير مأمونين ولا آمنين.***

اضطراب الهرم الاجتماعى:

هناك مأزق اجتماعى خطير وقع فيه المجتمع المصرى، غير باقى المجتمعات العربية.. فمصر كانت الأسبق فى نيل حريتها واستقلالها، وكانت الأسبق فى إدارة شئونها بنفسها.. وكانت تجربتها الاشتراكية، بعد الاستقلال، فريدة من نوعها. كان تتملك الجميع رغبة ثأرية جامحة فى الانتقام من كل رموز الماضى، المستعمر والإقطاع ووصمة المجتمع الزراعى والجهل والمرض.. إلخ، لذا اندفع الجميع فى حماسة وفورة يحطمون كل ما يربطهم بالماضى، ويتطلعون للمستقبل الذى نظرت به الثورة. وكانت البدايات جميلة، كطفولة الأشياء، الابتسامات واعدة والآمال ندية، الحبو له احتفال، أما أول خطوة فتاريخها لاينسى.

وهكذا دبت روح جديدة فى الجسد المتجمد منذ سنين (منذ نهاية حكم محمد على ١٨٠٥ ـ ١٨٨٩)، مداخن المصانع ارتفعت بجوار المآذن وأبراج الكنائس

والورش والمغازل، والوحدات المجمعة نثرت فى ريف مصر وقراها، والمدارس نبتت كالورود التى انبثقت من الطين، والمستشفيات دور تكفكف الدمع فى عيون المرضى، ودور الثقافة والمسارح والسينما للتسرية عن المنهكين، والمذياع يبث ليل نهار، أهازيج تزيد الناس حماساً وهمة.. كانت حقبة رومانسية، هى حقبة الخمسينيات. بعدها بدأ طفل (العشر سنوات) يجرى ويلعب الكرة، ويتضارب مع أقرانه، فبدأ التصادم مابين توجيهات الأبوين التربوية، ورغبات الطفل اللامحدودة، وغير المنطقية فى أحيان كثيرة، فبدأ الطرفان يضجران من بعضهما بعضًا. وهكذا كانت الستينيات هى حقبة ما بعد الطفولة (فترة المدرسة)؛ تكثر فيها الأخطاء، وتكثر التوجيهات، وتكثر الاختبارات واحتمالات الصواب والخطأ والثواب والعقاب.. وهكذا.. مر المجتمع بتجربة الوحدة وراهن عليها ثم ذاق مرارة الانفصال، ثم بدأ نشاط المخابرات والفساد السياسى والاعتقالات. واختتمت تلك الحقبة بوفاة عبد الناصر (٢٨/ ٩/ ١٩٧٠)، المعلم لمدة عقدين من الزمان، وصاحب المدرسة الحديثة فى تلقين الشعوب العربية معنى القومية، بعد أن ***زرع فى مجتمعه نبتة طموح جامح، وتطلع لحياة أفضل، والأخطر، بوادر ضجر من وضع اجتماعى قائم منذ عقود خلت.***

* * وتولى السادات الحكم. وهو صاحب حرب أكتوبر ١٩٧٣، التى تعدّ علامة فارقة فى تاريخ مصر المعاصر.. وتعدّ الفترة السابقة على الحرب امتدادًا للماضى بكل تداعياته، أما مابعد حرب أكتوبر، فكانت فترة مليئة بنقاط الانقلاب والمنعطفات الحادة، أبرزها الانفتاح الاقتصادى وتوقيع معاهدة السلام.

شعر المجتمع المصرى بعد الحرب، بأنه قد أدى ما عليه وزيادة، وأن الضائقة الاقتصادية التى بدأت تتصاعد فى الستينيات وأوائل السبعينيات، لم يعد لها مبرر، وخاصة أن مبررها الأوحد كان أولوية المجهود الحربى المطلقة.

الانفتاح الاقتصادى، عرض المجتمع المصرى لتيارات عالمية عنيفة هزت قيمه بعنف، وقلبت طبقات المجتمع رأسًا على عقب وأحدثت تغييرًا حادًا فى التوزيع

النسبى لكل طبقة. والجدير بالذكر أن الانفتاح لم يكن اقتصاديًّا بالمعنى الضيق، بل كان انفتاحًا على العالم، وبالذات من قبل نخبة رجال الأعمال التى اتسعت بشكل مطرد، وبدأوا يفرضون نمط حياتهم المستورد على الهرم الاجتماعى كله، يضاف إلى ذلك ما أحدثته طفرة أسعار البترول (عقب حرب أكتوبر) فى دول الخليج، واتساع سوق العمل أمام المصريين من المتخصصين، ومن العمال والحرفيين، وعلى الرغم من انتماءاتهم لطبقات مختلفة، إلا أنهم عادوا من الخارج حاملين أفكارًا جديدة وأنماطًا استهلاكية ومعيشية مختلفة، وبدأوا جميعا يتذمرون من الظلم الطبقى، ويستشعرون جدارتهم بالانضمام إلى النخبة.

أما اتفاقية السلام (كامب ديفيد ـ سبتمبر ١٩٧٨)، فقد حملت إلى المجتمع وعودًا سياسية تنتهى بالرخاء، وبالجائزة من جراء الارتماء فى الحضن الأمريكى، والتعاون الواعد مع إسرائيل. تلك العوامل مجتمعة أوجدت لدى الشعب المصرى طموحًا جارفًا، شمل كل الطبقات، وأوجد حالة من التطلع والترقب الاجتماعى، فصارت كل طبقة تبحث عن فوهة تقذف من خلالها حممها الفائرة إلى الطبقات الأعلى. وشهد المجتمع حالة فريدة من السيولة والغليان، غير أن الإفراز الأخطر لتلك المرحلة، كان هو أبناء الطبقة الفقيرة سواء فى المدن أو فى الريف، حيث الغالبية العظمى؛ فهؤلاء الذين لم تطلهم الثروة، سواء كانوا فقراء من الأساس أم الذين هبطوا مضطرين من الطبقة الوسطى من صغار البيروقراطيين والتكنوقراط.. هؤلاء جميعًا انتابهم شعور طاغ بالحرمان، ازداد كثافة مع الأيام، وهم يرون جيرانهم أو أصدقاءهم أو أقرباءهم قد أثروا فجأة، واختلف نمط حياتهم تمامًا، وصار يفصلهم عن الفقراء ستار معنوى سميك.. ربما كانت الحالة المعيشية لتلك الطبقة الفقيرة، أفضل بكثير من حال الآباء والأجداد الفقراء، يدل على ذلك انخفاض نسبة الوفيات فى الأطفال، وارتفاع متوسط أعمار كبار السن، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط مداخيل الأبناء، الذين عانوا أكثر من آبائهم من التمايز الطبقى الحاد والملموس عن قرب؛ إذ شمل كل عمارة وكل حى وكل قرية، وكانوا بالتالى أكثر عرضة للإحساس بالنقص والحرمان وظلم المجتمع لهم، وصاروا بالتالى أكثر نقمة عليه.

* * وهكذا يمكن إجمالاً القول بأن الشعور بالنقمة على المجتمع الطبقى الجديد ونظامه الحاكم، قد ساد قطاعًا عريضًا من الشعب، وساعد فى ذلك العوامل الآتية:

١ ـ الاحتكاك الطويل بالمستعمر، أوجد نوعًا من الاطلاع على ثقافة الغرب وحضارته، مما وسّع تاليًا أفق ومدارك الشعب المصرى وزاد من تطلعاته.

٢ ـ نيل مصر استقلالها مبكرًا عن الدول العربية الأخرى، جعلها السبّاقة إلى صوغ الأفكار التحررية والرومانسية الثورية فى شكل دولة متحضرة، مع ما صاحب ذلك من آمال عريضة وطموحات.

٣ ـ النظام الاشتراكى وتفتيت الإقطاع أسهم فى الحراك الاجتماعى بدفع صغار الفلاحين خطوات للأمام، وطبقة النصف فى المائة (نخبة ما قبل الثورة) خطوات للخلف.

٤ ـ مجانية التعليم والتوسع فيه، وإنشاء السلم الوظيفى الحكومى، والتوسع فى النظام البيروقراطى ـ كل ذلك أسهم فى الحراك الاجتماعى، وألقى إلى الطبقات الفقيرة أملاً وقلقًا، وهى التى كانت سادرة فى غيها.

٥ ـ تضخم النظام البيروقراطى وتحوله إلى سرطان، تعجز الدولة عن تغذيته.. فيجد الآلاف من الشباب وخريجى الجامعات أنفسهم أمام طريق مسدود (بلا وظيفة).. أو مفتوح (بطالة مقنعة) تفضى للاشىء، اللهم إلا التيه الأعظم.

٦ ـ الانفتاح الاقتصادى وطفرة أسعار البترول (بعد حرب أكتوبر) واتفاقية السلام، أحدثوا جميعًا فى المجتمع حالة فريدة من السيولة واضطراب الطبقات واختلاطها، وكانت الضحية هى الطبقة المتوسطة التى كان عمادها صغار البيروقراطيين، فتهاوت تلك الطبقة، وتهاوت معها قيمها النبيلة والعظيمة،

وانضمت إلى الطبقة الفقيرة، وصار الموظف المحترم (سابقًا) يستجدى من أجل العلاج أو زواج الأولاد.. إلخ.

٧ ـ الاحتكاك اليومى بين الأغنياء الجدد، بأنماطهم المعيشية الفجة، وبين فقراء اليوم، ومنهم من كانوا أسعد حالاً بالأمس القريب (وأكثر احترامًا) أوجد صراعًا نفسيًّا عنيفًا، وكرّس الشعور بالنقص والحرمان والنقمة على الزمن الردىء (بكل معطياته).

الخصومة مع الشعب:

انتهى حكم السادات إلى اضطراب سياسى عظيم، وصل ذروته يوم السادس من أكتوبر ١٩٨١، يوم اغتيال السادات، الذى كان هو المسئول الأول عن هذا الاضطراب؛ فهو الذى أطلق كل القوى السياسية فى بداية حكمه بغرض إشاعة جو من الحرية يميز عصره عن عصر عبد الناصر، ليقينه أنه لن يستطيع أن يحمل إلى شعبه مشروعًا فى قوة مشروع القومية العربية المفعم بالثورية، الذى حمله عبد الناصر، وأضفى عليه من كاريزما شخصيته سحرًا خاصًّا، خلب لب الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج.. شعر السادات أنه ليس مؤهلاً شخصيًّا لتكملة المشروع القومى العربى، بالقوة نفسها التى بدأه بها عبد الناصر، ربما لأنه لا يملك تلك الكاريزما التى كانت لسلفه. كما أن الظروف الاقتصادية للدولة لم تعد تسمح بترف تصدير الثورات، وإيواء الثوار ومقاطعة الأنظمة ذات الرؤى المغايرة. بالإضافة إلى أن عبد الناصر ترك له البلاد وجزء منها محتل؛ لذلك غدت الأولوية هى التحرير، الشىء الذى جدَّ على أولويات عبد الناصر أيضًا قبل وفاته. أما القومية العربية والوحدة والمد الثورى، تلك الأفكار التى كانت تتقاطع عند نقطة تحرير الأرض المحتلة وفلسطين، فقد خاصمها السادات ثلاث مرات.. المرة الأولى: فى ذاته، عندما شعر أنه لا يملك الجاذبية الشخصية التى أسرت عواطف العرب أجمعين، والمرة الثانية: كانت فيما أسماها «ثورة التصحيح ـ ١٥ مايو ١٩٧١»؛ حين اعتقل كل رموز العصر

الناصرى، مسدداً ضربة قاصمة إلى قلب المشروع الناصرى، ومفرغًا إيّاه من محتواه، ومكممًا أفواه منظريه والداعين له. والمرة الثالثة: كانت فى طرده للخبراء السوفيت (١٩٧٢)، معلناً بدء خصومته مع الاتحاد السوفيتى، الحليف الاستراتيجى للعرب آنذاك، والداعم لآمالهم فى التحرر والوحدة والتنمية وتقوية دعائم القومية العربية.

كان على السادات وهو يسحب ملف القومية العربية من وسائل إعلامه ومنظريه، وبالتالى من قلب وعقل الجماهير، أن يقدم لهم البديل، مشروعًا يشغلهم ويحل محل المشروع السابق.. مشروع يشارك فيه كل فرد، يدلو فيه بدلوه، فيشعره بخصوصيته وذاتيته. وليس مشروعًا جمعيًّا (مشروع عبد الناصر)، يضم إليه الجماهير الملتفة حول زعيم يجسد فكرة، لا تعنى بالفرد قدر اعتنائها بحركة الكتلة (mass action).. كان مشروع السادات هو منح الشعب هامش من الحرية لم يعهده من قبل، ***فأعطاه الرخصة لأن يهاجم كل الرموز حتى ما بدا أنه من المقدسات لديه***، وكانت أولى ممارسات تلك الحرية هى فى الهجمة على إرث عبد الناصر، التى قادها مصطفى وعلى أمين، وتوفيق الحكيم، وصالح جودت، وجلال الدين الحمامصى وآخرون غيرهم. وتلك كانت الصدمة (الأولى) التى تلقاها الشعب المحب لزعيمه الراحل، ولعله من نافلة القول الذكر بأن السادات ***أطلق الجماعات الإسلامية فى الجامعات لغرض إجهاض التيار الشيوعى الذى كان قويّا آنذاك.***

أخذ تيار الحرية هذا يتفاعل ويختمر، ولكنه ظل فى مساره بعيدًا عن السادات نفسه، بل كان يدين له بفضلى الحرية والتحرير ***حتى كانت معاهدة «كامب ديفيد»، تلك الصدمة «الثانية» التى تلقاها الشعب الذى تربى على معاداة إسرائيل، وأريقت فى الحروب ضدها دماء الألوف من زهرة أبنائه***.. لم يطق الشعب، الذى تشكل وعيه وضميره على أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، وعلى أن ما بيننا وبين إسرائيل ثارات ودماء وكرامة أمة وحربًا مقدسة... لم

يطق هذا الشعب ذلك المنعطف الحاد الذى دفعه إليه السادات، بل إن العرب أنفسهم لم يطيقوا ذلك فى وقته، فشكلوا فى بغداد «جبهة الصمود والتصدى»؛ مما قوّى لدى الشعب فى الداخل الإحساس بجرم السادات المشهود.. وهكذا صار المسرح مهيئًا لفوضى عظيمة. وعلى الرغم من اختلاف كل القوى فيما بينها إلا أنها اتفقت عليه.. وأعطاهم هو الذريعة لذلك حين زج بكل قادتهم فى السجون، فيما عرف بأحداث «سبتمبر»، وهو فى حال من التوتر العصبى، انعكس بدوره على الجماهير ولم يعد أحد يعرف كيف ينتهى الأمر؟ وكيف السبيل إلى تفريغ شحنات الجو الملبد بالغيوم المكهربة؟.. وجاءت النهاية سريعة وغير متوقعة برصاصات خالد الإسلامبولى وعبود الزمر ورفاقهما، فى صدر السادات ورقبته فى (٦ أكتوبر ١٩٨١). وهكذا راح الرجل ضحية أفكاره التقدمية، تلك التى قفزت فوق ما بدا وقته أنها ثوابت فى العقل العربى، ولم يشفع له كونه قائد التحرير وجالب الحريات، على ما كان يتصور هو نفسه.

* * وتولى «مبارك» حكم مصر فى فترة عصيبة وخلفًا لرئيس عرف بصدماته الكهربائية، فكانت سياسة مبارك هى تفريغ شحنة الغضب من الأجواء داخل مصر وفى العالم العربى..

ومضت السنون بمبارك وهو ممسك عصا الحكم من وسطها، فتعرض لعدة اختبارات عنيفة، آثر أن يواجهها برويَّة وهدوء حتى تمر، مثل غزو لبنان فى ١٩٨٢، وحادثة السفينة «أكيلى لاورو»، واختطاف طائرة الركاب المصرية المقلة لمختطفى السفينة ـ من قبل الطائرات الحربية الأمريكية ـ وإجبارها على الهبوط فى قاعدة «ساراتوجا» العسكرية فى جنوب إيطاليا، ثم أتته حرب الخليج التى أدى فيها دوره بحكمة بالغة، واستطاع أن يخرج منها، وقد حصل على بعض المكاسب المعنوية (المصداقية وتعزيز الدور المحورى) والمادية (إسقاط الديون العسكرية لأمريكا).

وعلى المستوى الداخلى، التزم مبارك برنامج الإصلاح النقدى المقترح من قبل صندوق النقد والبنك الدولى، وفى سبيل ذلك التزم سياسة تقشفية قرابة عقد ونصف (١٩٨١ ـ ١٩٩٤).. لكن أبرز علامات تلك الفترة، كانت وزارة الدكتور «عاطف صدقى».. الوزارة التى أثير حولها لغط كثير ـ ففى حين التزمت تلك الوزارة تنفيذ برنامج الإصلاح النقدى، إلا أنها انفصلت تمامًا عن واقع المجتمع المحيط، وقصرت تعاملاتها على الأرقام والأوراق، حتى إن رئيس الوزراء عرف بأنه لا يتكلم على الإطلاق، ولايعنى بأن يشرح سياسته للشعب (وأنه منصرف تمامًا للعب الطاولة) فأطلق عليه الكاتب الساخر «أحمد رجب» أغنية: «كلمنى كلم، كلم.. فهمنى فهم، فهم»، ومع رسام الكاريكاتير الشهير «مصطفى حسين» وضعه فى حوار دائم وساخر مع «فلاح كفر الهنادوة»، الذى بدا يائسًا من تفهم الدكتور «صدقى» لأحواله.

وفيما عدا السياسة النقدية، لم تفلح الوزارة فى أى شىء آخر، فتراكمت الأزمات، وزادت البطالة وتعطلت القوانين، وساد الشعب اكتئاب عظيم، فى حين «الوزارة فى المغارة» ـ كتعبير الكاتب والرسام السالفين ـ أما ذروة الفشل والمآسى لوزارة الدكتور صدقى، فكانت مأساة «شركات توظيف الأموال». فتحت سمع وبصر وبمباركة الحكومة (كشوف البركة كانت تضم عديدًا من النخبة الحاكمة) ورخصتها، أنشئت ٦٠ شركة لتوظيف الأموال فى منتصف الثمانينيات، أودع فيها قرابة ٤٠٠ ألف مودع (يعولون ٣ ملايين نسمة) مايزيد عن خمسة مليارات جنيه. وكانت هذه الشركات تقدم عائدًا سنويًا تراوح ما بين «٢٠ ـ ٢٥٪»، وكانت تتاجر فى كل شىء ووصلت إلى أجهزة الإعلام، وصار لها موظفوها المخلصون فى الصحافة والتلفزيون... إلخ، وكالعادة، كأن الأمر لا يعنى الحكومة من قريب أو بعيد، وفجأة تحركت، بعد ما يزيد عن خمس سنوات من عمل هذه الشركات وبعد خراب مالطا، فاعتقلت أصحابها، ووضعت أموالهم تحت الحراسة، وأغلقت كل مشاريعهم التجارية ومصانعهم ومزارعهم، وامتنعت عن دفع أى أموال للضحايا حتى يقوم المدعى الاشتراكى والنائب العام

بحصر الأموال والممتلكات كلها وتقييمها وتقديرها، والتفكير فى حل لتوزيع تلك الأموال على الضحايا..

وعلى الرغم من أن الحكومة أعلنت منذ البداية عن مبدأ «قسمة الغرماء»، إلا أن رئيس الوزراء بعد معركته المظفرة مع أصحاب الشركات وعملائهم والمتعاملين معهم، قرر أن يلقى بالكرة فى ملعب رجال القضاء؛ حتى يأخذ كل ذى حق حقه - وينفض هو يديه من مسئولية الملايين الذين انهاروا من جراء تلك الأزمة، التى شارك هو شخصيًا بحكم منصبه فى صنعها وتضخيمها. فرجال العدل، يهمهم تحرى العدل أولاً وقبل كل شىء، حتى ولو طال الأمد، ويهمهم دائمًا أن يقطعوا الشك باليقين، وأن لا يطال عملهم بأدنى شبهة، وإن أدى ذلك إلى حرمان الناس من أموالهم مدة طويلة أو إلى فساد سلعة، أو كساد تجارة، فالعقلية القضائية غير العقلية التجارية.

وبالفعل استغرق الأمر أكثر من عشر سنوات (ولم ينته حتى مثول هذا الكتاب للطبع)، حتى بدأوا يردون الأموال لأصحابها، فإذا بالمودعين يفقدون أكثر من ثلثى أموالهم، ويضطرون لشراء سلع بأضعاف أثمانها مخصومة من الثلث الأول، ضمن صفقة عقدها أصحاب الشركات مع «جهاز المدعى العام الاشتراكى»، يتم خلالها إنهاء المسرحية المأسوية.. نهاية هى قمة الهزل والسخرية.. أما العرض ذاته فقد حفل بفصول تراجيدية من النوع الثقيل، خلفت ضحايا بالآلاف.. بعضٌ منهم مات، وهو يستجدى ثمن الدواء.

لقد أحدثت أزمة «شركات توظيف الأموال» شرخًا عميقًا فى نفسية الشعب المصرى، وكرست فقدانه الثقة بحكومته، وخلقت من الكثير من الضحايا، أعداءً ألداء للحكومة، ولكل ما ينتمى إليها.

وهكذا أسهمت حكومات ما بعد ثورة يوليو، بالتتابع وبنسب متفاوتة، فى تهيئة المجتمع المصرى لاستنبات بذور العنف.. ولعله من الظلم لتلك الحكومات الادعاء بأن هذا النهج كان مقصوداً بذاته وقصراً لهذا الغرض، ولكن حقيقة

الأمر أن المردود الاجتماعى قد أسقط أو أهمل أو قلل من شأنه، حتى صرنا نسمع عن معاملة الشعب كمواطنين من الدرجة الثالثة فى وطنهم!.. هذا التناقض الصارخ بين فحوى خطاب الثورة، التى بشرت بعهد جديد من الحرية والكرامة والمساواة والرخاء، وبين ممارساتها التى اتسمت بالعدوانية والازدراء، خلق نوعاً من التوتر وفقدان الثقة وخيبة الأمل، ومن ثمّ العداء. ونوجز ما سبق فيما يلى:

(١) تميزت الخمسينيات بالتحولات الثورية الحادة، والواعدة فى الوقت نفسه.

(٢) وتميزت الستينيات بتحولات تنموية واجتماعية فى بداياتها، انتهت بتحول مخابراتى، وشرخ عميق فى وجدان الأمة العربية جمعاء (النكسة)؛ أعقبه تأسس واثق لأركان الدولة البوليسية.

(٣) شهدت السبعينيات عدة تطرفات؛ فقد زادت الديون من ٣ مليارات دولار (أواخر الستينيات) إلى ١٨ مليار دولار (أواخر السبعينيات)، وزادت قوة الجماعات الإسلامية ونفوذها وتطرفها الفكرى (اغتيال الشيخ الذهبى على أيدى جماعة التكفير والهجرة، وحادث الفنية العسكرية)، وزاد الانفتاح الاقتصادى، وانتصرت البلاد فى الحرب ثم اعترفت بإسرائيل، وعقدت معها اتفاقية صلح منفرد، أعقبتها مقاطعة عربية شديدة الوطأة، وزاد الاضطراب الاجتماعى مع حراك متسارع، وأخيرًا انتهت تلك التطرفات باغتيال السادات نفسه بعد عشر سنوات فى الحكم.

(٤) شهدت الثمانينيات ركودًا اقتصاديًا مشفوعًا بأزمات اجتماعية حادة مع تكريس التهميش للمواطن وازدرائه.

(٥) إذًا فقد مر المجتمع المصرى إلى جانب الأحداث الكبرى، بعدة تحولات سيكولوجية بطيئة واثقة وهادئة كدبيب النمل، لم تشغل بال أحد، حتى انتهت إلى ما انتهت إليه الآن ***(حقبة الحلم الواعد والطموح غير المحدود، ثم حقبة***

التحولات العنيفة والصدمات الكهربائية، ثم حقبة انتكاس الوعود وانهيار الحلم، واليأس المنطوى على ألم كبير).

إعلام اللب والفيشار:

عامل آخر من أهم العوامل المشجعة على الإرهاب، هو الإعلام؛ وعلى الرغم من حجم الميديا الإعلامية المصرية الضخم، إلا أن نوعيتها متدنية لأقصى درجة. ويكاد المرء يحار فى ماهية هذا الإعلام وأهدافه واستراتيجيته، فلا هو دينى، ولا هو علمانى، ولا هو محلى، ولا هو عربى، ولا هو خليط ذو قيمة عالية، فهو لا شىء أو لا أشياء محددة على الإطلاق.. بل إنك تستطيع ببساطة أن تتبين أنه إعلام للتسلية فقط، ولهذا الغرض نجده سادرًا فى غيه، يعلى من قدر السفهاء، ويسفه العلماء ويهمشهم، ويجعل من التوافه قضايا عامة وساخنة، يلح عليها إلحاحًا حتى يملأ بها عقول الناس.. مثل القضية الشائكة والسؤال الذى يبحث عن إجابة منذ قرابة عقدين من الزمان: عن «ما الرأى فى الأغنية الشبابية؟» وكذلك معضلة العصر: «أزمة السينما المصرية» وفى الخلفية ٢/١ مليون جنيه أجر ممثل كوميدى مشهور عن الفيلم الواحد.. وقضية تحجب الفنانات، وقضية نقابة «الراقصات الشرقيات».. وهكذا... وهكذا.

وبصفة عامة.. فإن جميع القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية تعانى فقراً شديداً فى هذه البرامج:

- برامج عن علماء مصر فى الداخل والخارج.
- عن الجديد من مراكز البحوث المصرية والدولية.
- عن الاختراعات والابتكارات الجديدة سواء فى مصر أو فى العالم.
- عن علوم الفضاء والفلك والفيزياء.
- عن مشروعات اقتصادية صغيرة ينفذها الشباب.
- عن أفكار جديدة تفيد العاطلين عن العمل والخريجين الجدد والباحثين عن

فكرة من النساء فى البيوت أو المستثمرين الصغار، سواء جاءت هذه الأفكار من الداخل أو من الخارج.

ـ برامج وثائقية تاريخية (المتاح حاليّا ٥ دقائق يوميّا لبرنامج «حدث فى مثل هذا اليوم»).

ـ برامج جغرافية وأخرى عن تجارب الشعوب والأمم والأفراد فى مجالات التنمية، لمن سبقنا، ومن يأتى بعدنا فى الترتيب.

ـ أى اهتمام بالتقدم النهضوى العربى، وبصفة عامة فإن الإعلام المصرى منكفئ على ذاته بشدة (يكاد يكون منحصرًا داخل القاهرة فقط)، حتى إن القضايا العربية لا تواجد لها على الشاشة إلا فى نشرات الأخبار.

ـ وعمومًا.. فيجب أن يضطلع التلفزيون وغيره من وسائل الإعلام بمسئوليتهم فى تثقيف الشعب وتنويره وتهذيبه وتطويره واطلاعه على تجارب وخبرات الشعوب الأخرى.

* * فى شهر فبراير من عام ١٩٩٨، كتبت فى هذا المجال تحت عنوان «كثير من الهزل.. كثير من العنف»: (ابتسمت) لإجابة الطفلة الجميلة عن سؤال المذيع: ـ «ما رأيك.. هل نطبق القانون أم نطبق روح القانون؟»، إذ أجابت فى عفوية:

«لأ.. الأحسن نطبق الهدوم!».. ثم ما لبثت الابتسامة أن غاضت ليحل محلها الملل فالاستنكار فالغضب، فقد طال زمن البرنامج إلى النصف ساعة، وأتبعه برنامج آخر اسمه؛ «يوم فى حياة طفل»؛ فبرنامج ثالث اسمه «لعب عيال!»؛ فرابع هو «أحلام العصافير».. وهكذا فما كان حقيقاً بخمس دقائق من نوع الترفيه اللطيف، امتد إلى ساعتين من العبث الثقيل، بامتداد شهر كامل (رمضان الفائت ١٤١٨هـ)، وربما ما بعده.

وهذا غيض من فيض البرامج المتدنية فكرًا وعلمًا وثقافة، والتى تتوالى تترى

على مدار الساعة، وتصنف برامج جماهيرية. وهو اسم فضفاض ولا ندرى أمرده إلى كم المشاهدين له، أم المشاركين فيه؟!

وسأعفى نفسى وأعفى القارئ الدخول فى تفاصيل برامج القنوات الأساسية والقناة الفضائية، فالتفاصيل تقتل. ولا أزعم بأنى ناقد متخصص، ولكنى مشاهد عادى ممن أفاء الله عليهم بـ «الدش» أو ممن أتاحت لهم أسفارهم فرصة متابعة الفضائيات العربية الأخرى (ولا أقول الأجنبية ولا بعض اللبنانية) مثل قناة الجزيرة القطرية، وقناة «تلفزيون الشرق الأوسط»، وقناة دبى الفضائية، و«تلفزيون العرب»، والقناة الثانية السعودية، وغيرها.. لاحظت والآخرون أن هناك حمى من نشاط وحماس تدب فى أوصال تلك القنوات (الحديثة العهد)، وكلها تتسابق فى جذب المشاهد إليها، بإثارة فكره وعقله وإنسانيته العليا (ولا أقول غرائزه).. فلن أنسى كيف تحلقنا حول برنامج «أكثر من رأى» والمذيع يحاور «حاييم وايزمان» ـ رئيس إسرائيل السابق ـ الذى يجيب بعربية فصيحة متقنة، يضمّنها بعضًا من الشعر الجاهلى، ولا كيف سهرنا مع برنامج «الاتجاه المعاكس»، وهو يقدم لقاءً ساخناً بين الكاتبة الإسلامية المصرية «صافى ناز كاظم»، والنائبة فى البرلمان الأردنى ذات الميول العلمانية «د. توجان الفيصل»، وكيف تداخلت إحدى المشاهدات، وهن كثر، مستثيرة الأولى، التى هبت من مقعدها وغادرت البرنامج، غاضبة مغضبة ـ لاختلاف الرأى والود ـ كل ذلك على الهواء مباشرة.. فياله من فن إثارة، ويالها من استثارة ذهن!!.. أما عن البرامج الوثائقية سواء التاريخية أو الجغرافية أو العلمية أو غيرها، فحدث ولا حرج.

فإذا أخطأت الزر إلى «الفضائية المصرية»، فإما أن تجد برنامجًا تثاؤبيًّا (أقصد تثاقفيًّا أو سهرة مع فنان أو مشوار حياة «عالمة» (من العوالم وليست من لعالمات، لا سمح الله!) أو لقاء القمم، بين قمتى التمثيل (م. أ. ، ن. ف.) والسيدة الكفء: «سناء منصور» ليدور الحوار حول دور الأهلين فى دفع النجمتين للعمل فى السينما!!

وعندما يحين موعد نشرة الأخبار على إحدى هاتيك الفضائيات (والأخص تلفزيون الشرق الأوسط) فأنت أمام احتفالية إخبارية، وكأن الأنباء تتقافز فى رشاقة فوق شفاه مبتسمة لوجوه مشرقة (بينهم مصريون!)، فإذا عدت إلى أخبار فضائيتنا، وجدتها رتيبة رمادية، يتساوى فيها خبر عن تحرير سعر الكوسة بخبر عن تحرير «الجولان».

بالطبع هذا الكلام لا ينسحب على الجميع، فالأستاذ مفيد فوزى، والشيخ الشعراوى، والدكتور مصطفى محمود، وقليلٌ معهم، طيور شاردة، تغرد خارج السرب (فيما لايزيد عن ٥٪ من ساعات الإرسال).

إن التلفزيون أيها السادة هو أهم وأخطر وسيلة تثقيفية وتعليمية، تملكها الدولة منذ الستينيات، فمن خلاله يتشكل وجدان الشعب وذوقه ورأيه العام، وعن طريقه يترسب فى «لاوعى» الجماهير ما يترسب؛ فيؤثر بالسلب والإيجاب على مسلكها وسلوكياتها. إنه (التلفزيون والإعلام عمومًا) كالمعلم الذى يلتزم منهجًا معينًا، يلقنه تلاميذه، ألزمه به الخبراء لما ارتأوا فيه من مصلحة آنية ومستقبلية.. فإذا حاد المعلم عن المنهجية المنضبطة إلى العشوائية، أو جارى أهواء تلاميذه (الأدنى منه معرفة بما يفيد أو يضر) انتهى بهم الأمر جميعًا إلى حال من الانفلات غير المرتجع.. وإزاء تيار التطرف السائد بين بعض شبابنا هذه الأيام، فإنى كنت أحسب التلفزيون قد تقدم بمائدة متنوعة من الثقافات الجادة، تسد فراغ الفكرى الذى يستدعى إلى الرؤوس، حتمًا، عناكب الغلواء والعنف، وتقطع الطريق على كل ثقافة دموية وافدة. ***أما بقاء التلفزيون على حالة من حيث تقديم ثقافة «اللب والفيشار» لشباب نهم لكل ما يغذى العقل، ومتعطش لكل ما يروى ظمأ الذهن، لهو تكريس لواقع السيولة، والتخبط الذى يجلب الأذى للنفس وللآخرين.***

وهكذا نلاحظ أن الإعلام المصرى عمومًا يفتقد الاستراتيجية والمشروع والرسالة، ويبدو جليًا أنه لا يدرك شيئًا عن دوره الحيوى فى تثقيف الشعب

وتوجيه الجماهير، وضبط الإيقاع بين الجموع فى كل المجالات، وخلق فيض مغناطيسى ينتظم فيه ومن خلاله الأفراد، وفى ذلك أيضًا: خلق وعى سلوكى جمعى إيجابى، وبث وتشجيع القيم الأخلاقية الإيجابية، وإحياء العادات والتقاليد الجميلة، التى كانت تميز شعبنا وتمنحه منعة وصلابة.

وجدير بالذكر أن الإصرار على إفساد الذوق، من خلال الاستجابة العمياء لرغبات منحرفى المزاج والإصرار على هدم المنظومة الأخلاقية من خلال أعمال درامية، تشجع ضمنيًا على الفساد والانحراف والخيانة والرشوة والعنف (من خلال تقديم عمل درامى مدته ١٢٠ دقيقة مثلاً ـ قوام العمل هو الخيانة والفساد واللصوصية، مستغرقا قرابة ١١٠ دقيقة من مدة العرض، ثم يأتى حل العقدة فى العشر دقائق الأخيرة. وهكذا فإنه وعلى مدى ١١٠ دقيقة يتم تخزين صورة جميلة وأحداثًا مشوقة فى لا وعى المشاهد، ثم نقدم له حلاً مبتورًا، خلاصته أن الجريمة لا تفيد، كذر للرماد فى العيون، لفترة زمنية قصيرة، حتى إنها فى بعض الأحيان تكدر عليه متعة المشاهدة المتصلة). كل هذا التدمير كفيل بحلحلة الأواصر القويمة والمتينة بين أفراد الشعب وإحلالها بأواصر قوامها الجشع والطمع والعدوانية وكل ما هو غير أخلاقى، وكفيل أيضًا بخلق حالة من الخلخلة الفكرية والثقافية والعلمية والدينية تؤدى إلى التيه والضياع.

التسيب والانفلات:

ظاهرة أخرى سلبية (محفزة للعنف) وليست أخيرة: هى ظاهرة عدم الانضباط، وهو عنوان كبير يندرج تحته ضياع مبدأ الثواب والعقاب واهتراء النظام والانتظام، والتسيب والإهمال واللامبالاة. ففى المدرسة، انقلبت الأحوال تمامًا إلى هرج ومرج شديدين، وصرنا نسمع عن طلاب يعتدون على مدرسيهم بالضرب أو يهزأون بهم فى أفضل الأحوال، فإذا كان الحال كذلك فلا تسل عن العملية التعليمية أو التربوية إذًا.

وفى شوارع القاهرة صباحًا (ابتداء من الساعة العاشرة) تجد الازدحام على

أشده، على الرغم من أن هذا الوقت من المفترض أن يكون كل موظف جالسًا إلى مكتبه، ولكنها حالة انفلات عامة.

ولن أعدد تلك المظاهر السلبية لحالة السيولة والميوعة التى اكتنفت مجتمعنا وضربت بجذورها فى قيعانه، فأفرزت هذا الفرز السيئ من الإرهابيين والمتطرفين وفاسدى العقل والمزاج. لقد صار مجتمعنا معينًا لا ينضب، يغترف منه العنف جنوده. وشخصيًا أميل بشدة إلى فكرة أن «المجموع لا عقل له»، وأن قيادة وطن وتوجيهه وتثقيفه وتعليمه وتربيته هى مسئولية النخبة من مثقفيه ومتعلميه ورواده المتنورين، إما فى إطار رسمى تباشره الحكومة بنفسها، أو فى إطار غير مباشر، تشجع عليه الحكومة، وتخلق له المناخ الملائم الذى يسهل له أداء مهمته. وتبدو تلك المهمة هذه الأيام أسهل كثيرًا مع التطور العظيم فى وسائل التأثير (الميديا)، وهو مالم يكن متوافرًا منذ خمسة عقود فقط، أيام طه حسين، والعقاد، والمازنى، والرافعى، وأحمد شوقى، ومىّ زيادة، وجبران خليل جبران، وخليل مطران، وإيليا أبو ماضى، وعبد العزيز المقالح، وعبد الوهاب البياتى، وبدر شاكر السياب، ومحمد حسين هيكل، وبلند الحيدرى، ونازك الملائكة.. وغيرهم كثيرٌ من الذين أثروا وجدان الأمة وشكلوا ضميرها من وحى كتاباتهم وأعمالهم الأدبية، التى تغلغلت فى اللاوعى؛ فلونت «الوعى» بلونها وتوارثتها الأجيال.. فقد عاصرنا زمنًا لم يكن فيه مثقف من اكتفى بقراءة: «الأيام»، و«دعاء الكروان»، و«العبقريات»، «ويوميات نائب فى الأرياف»، «وعصفور من الشرق»، و«الشرق الفنان»... إلخ. بل إن المثقف فى ذاك الزمن هو من بدأ يقرأ ترجمات تولستوى وديستوفيسكى وألبير كامى وبرتراند راسل وجان بول سارتر وفيكتور هوجو وجان كوكتو.. إلخ. أما عن القراءات الدينية، فحدث ولا حرج. وكان من الطبيعى جدًا أن يحفظ الطفل القرآن كله، وهو بعد لم يتم العاشرة، يسرى ذلك «بحب وبرغبة حرة» على الأقباط أيضًا. ذكر ذلك الأستاذ «موسى صبرى» (القبطى) رئيس تحرير الأخبار فى مذكراته، كما عرف أن المناضل المصرى (الوفدى) الشهير «مكرم عبيد»

(القبطى) كان يحفظ القرآن عن ظهر قلب ويستشهد بآياته فى مرافعاته. لقد كان هناك قدر كبير من التسامح والمحبة، وكانت اللحمة قوية بين أفراد الشعب، الذى كان يتبنى أيضًا قيمًا وعادات قوية ومتأصلة على خلفية دينية، تستوعب المسلم والمسيحى واليهودى وغيرهم من الأقليات سواء الدينية أو القومية معًا فى حب ووئام. لقد كان هناك نسيج متين من الوشائج يظلل المجتمع كله بـ «دفء الأواصر».. يحترم الصغير فيه الكبير، ويحدب فيه الكبير على الصغير، ويعطى الغنى الفقير، ولا يحقد الفقير على الغنى، وإنما يعمل لديه بإخلاص.

ثغرات فى السياج:

العنف إذًا شىء جديد على مجتمعنا، لا يرتبط بالجماعات الإسلامية وتشكيلاتها حصرًا وقصرًا؛ فالإسلام عرف النحل والجماعات والمذاهب المختلفة منذ بداياته الأولى، نتيجة اختلاف الفهم واختلاف الظروف. وهو دين دينامى بطبيعته، ففيما عدا الثوابت فى العقائد والعبادات والتشريع، فالاجتهاد فيه مسموح، بل محبذ ومطلوب.. ويقينى أن فكر الخوارج الذى عاد يطل برأسه علينا فى أخريات القرن العشرين، إنما مرده إلى حالة الضعف والتفسخ التى ألمت بالمجتمع (ناهيك عن حالة الإفلاس الفكرى والعقائدى لأصحابه)، وما العنف كما أسلفنا إلا حالة غضب قد يتفاقم إلى انتحار.. والقضاء على الجماعات الدينية شبه مستحيل وحرث فى الماء.. ولكن الأحرى والأجدى القضاء على ظاهرة العنف، وتفريغ تلك الجماعات من أفكارها الإرهابية والانعزالية والتكفيرية. وهذا الأمر فعل ثقافى واجتماعى وسياسى واقتصادى.. و.. و.. وأخيرًا أمنى؛ فعندما تستيقظ من نومك ذات صباح لتجد حديقة بيتك قد امتلأت بالأفاعى السامة، فبربك ماذا أنت فاعل؟.. لاشك أن ردة الفعل الطبيعية هى أنك ستندفع تقتلها (الفعل الأمنى)، حتى إذا انتهيت من ذلك فإن تفكيرك سينصرف إلى سد الثغرة التى تسللت منها الأفاعى إلى الحديقة، ثم يتوزع التفكير إلى المصدر القريب الذى تربت فيه تلك الأفاعى، وكذلك إلى السبب الذى اجتذب الأفاعى إلى حديقة بيتك.. وهكذا يكون رد الفعل الأمنى هو

الأقصر زمنًا والأكثر كلفة، فى حين تبدو الوسائل الأخرى هى الأنجع على المدى الأبعد، وهى الضمان لعدم التكرار.

يقول «فولتير» (أحد منظرى الثورة الفرنسية) تحت عنوان: «الإنسان هل ولد شريرا؟»:

«من الثابت أن الإنسان لم يولد فاسدًا، وأنه ليس ابن الشيطان، كما يقول بعض القائلين. فلو أن فطرته كانت فاسدة لارتكب الجرائم المنكرة والأعمال الوحشية من طفولته، قبل أن يتعلم المشى.. أما الإنسان فهو على العكس من ذلك، وهو فى جميع بلاد العالم كالحمل الوديع فى طباعه إبّان طفولته، فلماذا إذن وكيف يتحول الإنسان فى أحايين كثيرة إلى ذئب أو ثعلب؟!.. إن تفسير ذلك أنه يولد خلوّا من الخير والشر، إنما يحدد نزوعه إلى الفضيلة أو الرذيلة التعليم الذى يتعلمه، والقيم التى يؤمن بها والحكومة التى يخضع لها».. وهكذا يكون مجتمعنا مؤهلاً وبامتياز لنمو العنف والإرهاب فيه.. بالطبع هناك الشواذ من منحرفى المزاج ذوى الفطرة المريضة، وهؤلاء خارج الدراسة. أما أن يتحول الأمر إلى ظاهرة، فمسألة فيها نظر، ولا يمكن بحال من الأحوال المرور عليها مرور الكرام، على اعتبار أنها عارض مرضى. وإذا قبلنا بالمثل السابق (الأفاعى فى الحديقة).. فإننا يمكن أن نعدّ الثغرة التى تسللت منها تلك الأفاعى، هى ثغرة فى الجدار الأمنى، أو ثغرة فى الجدار الاجتماعى أو السياسى أو هما معًا، وبصفة عامة فإن الثغرة ما هى إلا حالة وهن وضعف فى النسيج أيًّـا كان نوعه. وتكثر تلك الثغرات وبالتالى حالات الوهن فى زمن التقلبات والمنعطفات الحادة، الشىء الذى يحدث صدمة لدى المجتمع المنضبط على وتيرة بعينها. وقد تتسع تلك الثغرات وتتصل حتى لا تبقى أثرًا لحدود بينها، وذلك كما أسلفنا فى أزمنة الانهيارات الكبرى والهزات العنيفة. وهكذا فالثغرات هى لحظات زمنية يحدث فيها خلل ما لسبب ما، ربما تتجلى عند الانتقال من مرحلة تنموية إلى أخرى، وربما عقب انتكاسة حربية (١٩٦٧) أو اجتماعية (اغتصاب الفتيات، البلطجة.. إلخ)، وربما عقب انتصار، وما يخلفه من أغنياء حرب

وقطط سمان، وخلافه من التحولات السلبية، وربما لأسباب أبسط من ذلك كتطبيق خاطئ لقانون، أو إصدار قانون معيب (قوانين «الرزاز» الضرائبية، وقانون «رسم الأيلولة»، الذى دفع الكثيرين إلى شركات توظيف الأموال هرباً من البنوك التى تهدد باقتصاص ما يربو على ٢٥٪ من الميراث عند الوفاة لصالح الحكومة، وكأن المواطن المسكين قد أنجب الحكومة فيمن أنجب. وقوانين «جيهان السادات» للأحوال الشخصية المخالفة للشرع والعرف والدين، وما ترتب على ذلك من مآسٍ اجتماعية. وقوانين العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضى الزراعية أو للعقارات، وهى القوانين التى ظلت حكومة الدكتور «عاطف صدقى» تطوف حولها أشواطًا كطواف الكعبة، ضاربة عرض الحائط بأى ضرر يقع أو أى مصلحة تضيع). وتقع ضمن هاتيك الثغرات أيضًا، ثغرات الجدار الأمنى (الأرهاب يستفيد عادة من الثغرات الأمنية، ولكنه لا ينشأ بسببها وحدها. وهناك أمثلة عدة فى أماكن كثيرة من العالم تدل على أن العلاج الأمنى قد لاينجح وحده فى صد وتحييد أعمال الإرهاب والقضاء على الإرهابيين؛ فعلى رغم أن جمهورية كوستاريكا فى أميركا الوسطى، قامت بحل قواتها المسلحة منذ عام ١٩٤٨ إلا أنها لم تعرف أعمال العنف والإرهاب. وفى المقابل.. فإن عديداً من جمهوريات أميركا الوسطى والجنوبية يعانى من أعمال الإرهاب، ومن انتشار الحركات الإرهابية فيها، على الرغم من أنها تملك الجيوش والأجهزة الأمنية القوية)، وهذه بعيدة عن مجال دراستنا، لأنها شديدة الخصوصية والتعقيد.

وكما أسلفنا.. فمنذ وفاة عبد الناصر (٢٨ سبتمبر ١٩٧٠) والمجتمع يمر بتقلبات حادة، زادت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ لكى تنتهى إلى حالة من التفسخ والهزات العنيفة، بدءاً من النصف الثانى من الثمانينيات. أما حالة الغضب التى سيطرت على مزاج الشعب المصرى منذ ذاك حتى النصف الأول من التسعينيات، وسبق إيضاح أسبابها أيضًا (اهتراء قيمة العدل - تكريس الشعور بالحرمان - الفجوة والجفوة بين الحكومة والشعب - حالة التسيب وعدم الانضباط - إعلام «اللب والفيشار» - انهيار القيم والمبادئ الأخلاقية والاجتماعية.. إلخ)، فإنها الحالة التى مهدت الأرضية كأفضل ما يكون لنمو العنف والإرهاب.

السلم الممكن:

يتبقى لدينا إذًا «وكر الأفاعى» حتى تكتمل الصورة.. فالحديقة الخربة بما فيها من جحور وبرك آسنة وأكوام من أعشاب وقمامة متعفنة وطيور مقتولة أو مذبوحة ترعى فى أجسادها الديدان، صارت مؤهلة تمامًا وكأفضل ما يكون لأن تنمو فيها الأفاعى وتتكاثر، وأما سور الحديقة فلا تكاد تميز أهو جدار وبه ثغرات، أم أنه ثغرات تفصلها جدران.

المشهد إذن ينقصه وكر أفاع قريب أو بعيد، أو أن تلقى الصدفة بحديقتنا فى طريق أفعى شاردة، أو لعلها الرائحة التى تزكم الأنوف هى التى تستدعيها، أو لعلها هبة ريح تلقى ببويضة أو وليد يكون ملتصقًا بفرع شجرة إلى حديقتنا. ولا نمانع فى القول إن من الديدان التى تتوالد ذاتيًّا فى قمامتنا من يتعملق منها ويلتهم الباقين، ويصير أشد فتكًا من الأفعى.. صورة بشعة ولكنها لا تقل بشاعة عن واقع الإرهاب وحالة العنف التى ضربت بأطنابها فى مجتمعنا.

ونحن لا نبرئ الأصوليين تمامًا وأصحاب الفكر المنحرف من تلك التهمة، ولكنى أريد أن أؤكد على القول بأنه لا يوجد جسد معقم أو مبستر (خالٍ من بكتريا الأمراض)، ولكنها حالة الوهن العارض أو المزمن التى تلم بالجهاز المناعى فتعطى الفرصة لظهور مرض ما.. ولقد شاهدت فى الولايات المتحدة الأمريكية، وعايشت منظمات أصولية ويمينية من مختلف الأديان، ذهبوا فى تطرفهم حدًّا بعيدًا حتى إن غلاة المتطرفين الإسلاميين كانوا يجدون هناك ملاذًا آمنًا، من ذلك التجمع الذى ارتبط بمسجد «السلام» فى «جيرسى سيتى» بولاية «نيوجيرسى» وغير ذلك من التجمعات.. ولقد رأيت كيف أنه على بعد أقل من خمسين مترًا فقط، كانت هناك كنيسة للأقباط الأرثوذكس المصريين، تضم إليها عددًا كبيرًا من متطرفى أقباط المهجر.. وفى مدينة نيويورك على الضفة الأخرى من نهر «هدسون» كانت توجد معابد كثيرة «بوذية» وأخرى لطائفة خاصة من «التبت»، وفى حى «تشينا تاون» كثير من المعابد «الكونفشيوسية». أما عن المعابد اليهودية فحدث ولا حرج..

وفى ميدان «التايمز سكوير» وقف عديد من الأشخاص، وحولهم عدد لا بأس به من المؤيدين يبشرون بأديان جديدة، تجد الإعلان عنها ضمن إعلانات كثيرة عن المطاعم والأوكازيونات والملاهى.. وعلى الرغم من هذا التنوع والتطرف فى الأفكار الذى يصل إلى حد الهوس، فإن أحدًا لا يقتل باسم الدين، ولا يوجد إرهاب ولا عنف، اللهم إلا ما كان لغرض السرقة، أو ما اشتهرت به المدن الأمريكية من نشاط عصابى لم يرق لمستوى الظاهرة. وأقصى ما ارتكبته تلك الجماعات المتطرفة هو حالات انتحار جماعى (معبد جويانا). أما تفجيرات «أوكلاهوما سيتى» و«مركز التجارة العالمى» فى نيويورك، فتلك استثناءات نادرة فى دولة قارة، عدد سكانها ٢٦٠ مليون نسمة.

مولد العنف:

ولا شك أن ثمة عوامل خاصة قد أحاطت بنشأة الجماعة الإسلامية فى مصر فى أخريات القرن العشرين، وتطورها إلى ما آلت إليه من حجم كبير وتشعبات وفرق، وكيف تبنت العنف وسيلة لمقاومة المستعمر الإنجليزى (كفاح جماعة الإخوان المسلمين فى الإسماعيلية) ثم تبنيها العنف ضد الخونة من المصريين وعملاء الإنجليز، ثم العنف ضد كل من حاد الله ورسوله، ثم العنف ضد كل ساهٍ أو لاهٍ عن تعاليم الله والرسول، ثم العنف ديدنًا وطريق حياة (العنف ضد المجتمع، وضد الأهل الأقربين، وضد النفس أحيانًا).. هذه التحولات وظروفها ودوافعها وتداعياتها ليست بحال من الأحوال مجال حديثنا هذا (لأن هناك من هم أقدر منا وأكثر إلمامًا بهذا الموضوع الشائك)، على أنها بلا شك تسهم بدور كبير فى انتشار ظاهرة العنف، ولعلها هنا ـ وعلى ذكر مثالنا السابق ـ تتطابق مع صنف الأفاعى المتوالدة ذاتيًا.

أما بحثنا فى هذا الكتاب، فهو ينصب بشكل أساسى على اعتبار مهم جدًا، هو أن العنف قد صار كالعدوى الوبائية التى تعصف بالعالم أجمع، وسرعان ما تنتقل من مجتمع مريض إلى آخر واهن، مع التأكيد على أن المجتمع بذاته لابد

أن يكون جاهزًا بفقدان مناعته تجاه ميكروبات الإرهاب. وهكذا ينصرف البحث إلى تبيان أوجه الإرهاب فى أقطار الكرة الأرضية، مضفيًا أهمية خاصة على ما اتصل بعلاقة ما بالشرق الأوسط. وكذلك سوف نقتصر زمنيًا فى بحثنا هذا على القرن العشرين؛ أى «الإرهاب الحديث»، دون الارتداد إلى أعماق التاريخ البشرى الحافل بالظلمات والمظالم والأعمال الدموية الإجرامية، سواء الفردية أو الجماعية.

فمن المعروف أن الحركات الإرهابية بدأت فى القرن الأول الميلادى على أيدى المتطرفين اليهود ضد الاحتلال الرومانى لفلسطين، وفى القرن الثانى عشر مارسته الطائفة الإسماعيلية الشيعية فى إيران ضد زعماء ومشايخ «السنة»، وفى القرن الثامن عشر مارسه المتطرفون اليمينيون على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم على نطاق واسع.

أما الإرهاب بصورته الحالية، فى أخريات القرن العشرين، فتمتد جذوره المباشرة إلى القرن التاسع عشر متمثلة فى ثورات المتمردين ضد حكم القياصرة فى روسيا الإمبراطورية، وكذلك فى مجموعة «كلوكس كلان» الأمريكية التى استخدمت العنف لكى ترهب الأقلية السوداء، عقب الحرب الأهلية الأمريكية. وفى القرن العشرين.. فإن ديكتاتورين كـ «موسولينى» و«هتلر» لم يصلا إلى الحكم فى بلدانهم، إلا من خلال عدة حركات إرهابية.. وعقب الحرب العالمية الثانية، نمت عدة جماعات قومية وتحررية، اعتمدت العنف وسيلة كفاح أساسية ضد الغازى المعتدى، كما حدث فى قبرص وفلسطين وأيرلندا والهند (على الرغم من دعوة غاندى لنبذ العنف) ودول عدة فى آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط. ثم حدث تطور آخر بنشأة مجموعات، تحارب النظام الحاكم أو التركيبة السياسية أو الاجتماعية داخل بلدانهم أنفسهم، مثل جماعة «بادر ـ ماينهوف» وفصيل الجيش الأحمر فى ألمانيا والألوية الحمراء فى إيطاليا، والعمل المباشر فى فرنسا، ومنشقى الباسك (ETA) فى إسبانيا، و«توباك أمارو» فى البيرو، وكان أول اتفاق دولى

لمواجهة الإرهاب فى العالم ١٩٧٧؛ حيث عقد «المؤتمر الأوروبى لمكافحة الإرهاب».

وفى اللغة الإنجليزية هناك كلمتان متقاربتان للدلالة على الإرهاب، ولكنهما مختلفتان فى الاتجاه.. الأولى Terrorism: وهى تعنى الإرهاب بمعناه الشائع (مجموعات إرهابية ضد حكومات أو أنظمة اجتماعية)، والثانية Terror: وتعنى الفعل المضاد، أى الإرهاب الذى تمارسه الحكومات لقمع حركات مناوئة، وخير مثال على ذلك الحكم الإرهابى إبّان الثورة الفرنسية، وتحديدًا ما بين عامى ١٧٩٣ ـ ١٧٩٤. وكذلك حكومتى «هتلر» و«موسولينى»، وقد سجل عن الأول قوله فى العالم ١٩٣٤: «من يجرؤ على رفع يده ضد هذه الدولة، سيكون مصيره القتل».

العنف إلى الشرق:

فى الشرق الأوسط يبدأ الإرهاب الحديث يهوديًّا، ضد الإنجليز أولاً (الذين كانوا السبب المباشر فى منح اليهود وطنًا قوميّا فى فلسطين) كى يعجلوا برحيلهم عن فلسطين حتى تخلو لهم، وثانياً ضد أصحاب الأرض الحقيقيين. كان ذلك فى الأربعينيات على يد عصابات «شتيرون» و«آرجون» وغيرهما، حيث مارسوا جميعًا إرهاباً من النوع الثقيل، داكن السواد والدموية، كان نصيب الإنجليز منه تفجير مكاتبهم فى فندق الملك داود فى القدس، بالقنابل فى عام ١٩٤٦، فقتل أكثر من ١٠٠ شخص. ثم تحول إرهابهم بعد إعلان دولة إسرائيل إلى صدور الفلسطينيين علانية، فى دورات متصلة من العنف والذبح والتقتيل الجماعى، كان أبرزها مذبحة «دير ياسين» فى عام ١٩٤٨، التى خلفت وراءها أكثر من ٢٥٠ قتيلاً من بينهم الشيوخ والنساء والأطفال.

وفى الستينيات وبخاصة عندما هزم العرب فى حرب يونيو ١٩٦٧، نشط العمل الفدائى الفلسطينى، وانتظمت عدة جماعات جهادية كان أبرزها: منظمة التحرير الفلسطينية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومنظمة فتح ثم منظمة أيلول الأسود، التى كانت أميز عملياتها اختطاف وقتل أحد عشر لاعباً إسرائيليّا

مشاركاً فى الدورة الأوليمبية فى ميونيخ بألمانيا فى العام ١٩٧٢. وفى العام ١٩٨٨ أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية تخليها رسميّا عن العنف، وعن العمل الفدائى ضمناً، كوسيلة لتحرير فلسطين وتولى عنها ذلك منظمات «حزب الله» و«حماس» و«الجهاد الإسلامى».

هذا الاضطراب السياسى فى الشرق الأوسط وموقف أمريكا المنحاز لإسرائيل كانا السبب المباشر وراء عدد من العمليات الانتقامية ضد مصالح الولايات المتحدة؛ ففى ١٩٨٣ هاجم بعض الفدائيين من اللبنانيين الشيعة مقر مشاة البحرية الأمريكية فى بيروت فقتلوا نحو ٣٠٠؛ مما اضطر الرئيس «رونالد ريجان» إلى إنهاء تواجد قواته هناك. وفى ١٩٨٨ انفجرت قنبلة فى طائرة تابعة لخطوط «بان أمريكان» فوق «لوكيربى» فى سكوتلاندا؛ فقتلت ٢٥٩ راكباً بينهم ١٨٩ أمريكيّا والباقون من الإنجليز. وفى ١٩٩١ اتهمت المخابرات المركزية الأمريكية ليبيين بتلك الجريمة، ومنذ ذاك الحين فرض حصار جوى على ليبيا للضغط عليها لتسليم المتهمين لمحاكمتهما فى الولايات المتحدة أو بريطانيا. وفى العام ١٩٩٥ انفجرت قنبلة فى مبنى تابع للقوات الأمريكية فى حى العليا فى الرياض بالسعودية فقتل ١١ أمريكيّا. وفى العام ١٩٩٦ انفجرت شاحنة ملغومة فى مجمع سكنى بمدينة الخبر تابع أيضًا للقوات الأمريكية بالسعودية، وقتل ١٩ أمريكيّا.

وفى أوروبا الستينيات بدأ الإرهاب متمركزاً فى ألمانيا الغربية وإيطاليا اللتين شاهدتا آنذاك تحولاً دراميّا وسريعًا من الحكم السلطوى للنازى والفاشى إلى الحكم الديمقراطى، الذى ميز حقبة ما بعد الحرب الكونية الثانية. نشط الإرهابيون هناك متأثرين بأفكار «ماركس» و«ماو» وغيرهما من اليساريين، قاصدين انهيار تلك الأنظمة الديمقراطية الحديثة بإشاعة العنف فى المجتمعات.

وفى ألمانيا تحديداً تكونت جماعة «بادر ماينهوف» كفصيل من الجيش الأحمر الذى بدأ ينتشر فى أوروبا آنذاك، وسميت تلك الجماعة بأسماء مؤسسيها:

«أندرياس بادر» (١٩٤٣ ـ ١٩٧٧)، و«أولريك ماينهوف» (١٩٤٣ ـ ١٩٧٦)، وقد نذرت الجماعة نفسها لأجل مقاومة النظام الرأسمالى الحاكم فى ألمانيا الغربية، وكذا الوجود العسكرى هناك، بارتكاب أفعال الاغتيالات والتفجيرات والاختطاف. وقد ألقى القبض على زعماء الجماعة فى العام ١٩٧٢، وحوكما، ولكنهما انتحرا فى السجن فى عامين متتاليين، فى حين استمرت الجماعة الإرهابية فى نشاطها الإجرامى طوال حقبة الثمانينيات، وانتهت بأن انقسمت على نفسها إلى عدة خلايا ضعيفة التنظيم والتأثير.

هذه الجماعة تعاطفت فى فترة ما من تاريخها مع العمل الفدائى الفلسطينى، فعاونت الفلسطينيين فى حادث القرية الأوليمبية بميونيخ، كما ساعدتهم فى اختطاف طائرة شركة «العال» الإسرائيلية، واقتيادها إلى مطار «عنتيبى» فى أوغندا عام ١٩٧٦؛ حيث استطاعت قوات الكوماندوز الإسرائيلية اقتحام الطائرة وتحرير الرهائن، ومات فى هذه العملية، غير الخاطفين، عدد من الإسرائيليين المهاجمين من بينهم أخو رئيس الوزراء الإسرائيلى «بنيامين نتنياهو».

وفى إيطاليا قادت منظمة «الألوية الحمراء» العمل الإرهابى هناك، وكان حادثها الأبرز اغتيال رئيس الوزراء «آلدو مورو».. وتفاصيل أخرى كثيرة سيرد ذكرها فى متن الكتاب عن هذا الموضوع.

الولايات المتحدة نفسها لم تسلم من موجات العنف، الوافد منها والمحلى.. أما النوع الأول فكان حادثه الأشهر تفجير مركز التجارة العالمى بمدينة نيويورك فى العام ١٩٩٣، واتهم بارتكابه ١٤ عنصراً من المتطرفين الإسلاميين من بينهم الشيخ المصرى «عمر عبد الرحمن»، وهو الحادث الذى أدى إلى مصرع ستة مواطنين، وخسائر مادية قدرت بـ ٦٠٠ مليون دولار.

وأما عن الإرهاب المحلى، ففى أوائل القرن العشرين تبنت قيادات عمالية، مثل: «ويليام دودلى هايوود» فلسفة العنف الثورى كمنهج يهدف إلى تقويض سلطة الحكومة. وفى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وخلال المراحل

الأخيرة من حرب فيتنام.. فإن الجماعات اليسارية مثل «طقس الأنفاق» (weather underground) دمرت عديدًا من المبانى فى عدد من المجمعات السكنية فى أوقات متزامنة، كان معظمها فى مدينة نيويورك.

وفى إبريل من عام ١٩٩٥ انفجرت شاحنة أمام مبنى فيدرالى فى «أوكلاهوما سيتى» بولاية أوكلاهوما؛ مما أسفر عن مصرع ١٦٨ وجرح أكثر من ٥٠٠، مما عدّ الحادث الأكثر بشاعة فى التاريخ الأمريكى. وقد ألقت المباحث الفيدرالية القبض على «تيموثى ماك فيج» و«تيرى نيكولس» بتهمة ارتكابهما لهذا التفجير وانضمامهما لجماعة «الحركة القومية»، وهى واحدة من الجماعات المتطرفة التى أخذت على عاتقها مهمة مقاومة الفيدرالية والمؤسسات السياسية.. وفى عام ١٩٩٧ حكم على «ماك فيج» بالإعدام.

وفى العام ١٩٩٦ وقّع الرئيس الأمريكى «بيل كلينتون» تشريعًا يقوى سلطة المباحث الفيدرالية فى التعقب والقبض على المشتبه فيهم بالإرهاب، وكذلك يعطى الـ «FBI» الحق فى طردهم (المشبوهين) خارج البلاد دون الحاجة لتملك دليل مادى ضدهم، ويخصص التشريع مليار دولار لهذا الغرض.

وهكذا صار هذا النوع من الإرهاب العالمى يعرف بأنه البديل الأرخص والأقل كلفة من الحروب الحديثة، التى لم يعد فيها منتصر أو مهزوم (نتيجة انتشار أسلحة الدمار الشامل)، فصارت دولة ما تتبنى جماعات إرهابية فى دولة أخرى، تقتل الأفراد وتفجر المبانى وتروّع الآمنين، وهكذا تسدد ضربات قاصمة لكيان حكمها من الداخل.. وقد تستبدل الدولة الراعية بأقليات تستشعر ظلمًا، وتريد وضعاً أفضل أو أقاليم ذات كيانات جيوبوليتاكية تريد استقلالا أو مجموعات ذات قضايا مهمشة تريد تسليط الضوء عليها وإظهارها.. إلخ.

إفراز الاستعمار:

صار الإرهاب الحديث ينتشر سريعاً من بلد لبلد، ومن مجتمع لمجتمع، ومن جماعة لأخرى مستفيداً من التقدم التقنى الهائل فى المواصلات والاتصالات،

وكذلك فى وسائل القتل والتدمير والعنف.. كل ما هو مطلوب أرضية ممهدة وصالحة لاستنبات العنف. لكنى، ومن بين هذه الظواهر العنيفة كلها، أرى ظاهرتين جديرتين بالاعتبار والدراسة على أساس أنهما مثلتا نقطتا انقلاب فى مسيرة الإرهاب. هاتان الظاهرتان هما: «المافيا» و«كارلوس».. فعصابات المافيا التى نشأت فى إيطاليا وترعرعت فى الولايات المتحدة، تعدّ هى المدرسة الأم لكل صنوف العنف الحديث وبخاصة المنظم منه، ولذلك سنتناول هذه الظاهرة بالشرح والتحليل فى بلدى المنشأ والاستهلاك الأقصى (أمريكا). أما كارلوس، فهو الظاهرة الإرهابية الفريدة فى النصف الثانى من القرن العشرين، وهو أبو العنف الوافد إلى الشرق الأوسط، وهو همزة الوصل بين العنف الدولى المزدهر فى أوروبا وأمريكا وعنف منطقتنا المحلى. ولذلك سوف نوليه اهتمامًا خاصًا فى دراستنا مستعرضين أهم علاقاته ونشاطاته وأفكاره والتحولات التى طرأت عليه ومن حوله.

وفى رأيى أن الأفغان العرب ومعهم «أسامة بن لادن» والدكتور «أيمن الظواهرى» و«مصطفى حمزة» و«رفاعى أحمد طه» وغيرهم، هم إفراز سيئ لظروف أكثر سوءًا.. فلسوف يتضح لنا مثلاً من تلك الدراسة أن الأفغان العرب هم صنيعة الاحتلال السوفيتى لأفغانستان (مقاومته) والمخابرات المركزية الأمريكية (الداعمة والراعى الأساسى).. أما أسامة بن لادن فهو إفراز حرب الخليج الثانية، والتدخل الأمريكى السافر فى المنطقة بغرض السيطرة على منابع النفط.. والآخرون إفراز متأخر للاستعمار الإنجليزى لمصر ـ وقناة السويس ـ ما استنهض جماعة «الإخوان المسلمين» فى الإسماعيلية متبنية الجهاد والعمل الفدائى ضد الغزاة المحتلين.

وهكذا وحتى لا تتوه من القارئ الأفكار.. فإننا نعود لما كررناه مرارًا وهو:

١ ـ أن العنف قديم قدم البشرية، منذ أيام قابيل وهابيل.

٢ ـ فى العصر الحديث توافرت عوامل كثيرة شجعت على العنف، الذى بدأ فى أوروبا، وتبنته جماعات متباينة عدة.

٣ ـ أن العنف فى الشرق الأوسط، استنهضه الاحتلال والاستغلال الأجنبيين (الإنجليز فى مصر، والفرنسيون فى الجزائر، والإسرائيليون فى فلسطين، والأمريكان فى الخليج).

٤ ـ أن العنف الحديث كالوباء، فموجات العنف الأوروبى اجتاحت العالم بفضل تطور وسائل المواصلات والاتصالات وانتشار الكمبيوتر وامتداد شبكة «الإنترنت».

٥ ـ اختلفت استجابة المجتمعات للعنف، فمنها من وأده فى مهده، ومنها من استبقاه واستنماه ورعاه فأنضجه، وفى الحالة الأخيرة عدّ ذلك المجتمع مريضاً أو فى حالة وهن شديد وفقدان مناعة.

ولسوف نتجنب التعرض للتحولات التى طرأت على العمل الإسلامى فى مصر بتفاصيل انتقاله من جهاد ضد الآخر الخارجى، إلى جهاد ضد الأنا فى الداخل، إلا فيما استوجب الإشارة إليه قسراً.

وسأعتمد فى هذا الكتاب كثيراً على ذكاء القارئ، مكتفياً بتلك المقدمة المسهبة، متعشمًا أن تكون قد رسمت الخطوط العريضة التى قصدت أن أدفع هذا العمل فوقها وإليها؛ لذا فإن العودة للمقدمة، ضرورية بين الحين والآخر، كلما انقطع حبل الأفكار أو توقفت القراءة، وخاصة أننى لم أرد أن أعطل السرد الدرامى، الذى أتمنى أن يكون شيقاً، لأحداث معينة من أجل استخلاص نقاط أو مبادئ أو ملاحظات، خشية أن أبدو كمن يلوى عنق حقائق لم تزل طرية العود، ولم تقر فى الأذهان بعد على رابط يربطها أو منطق يمنطقها ويضعها فى حجمها الصحيح، وفى النسق الذى عنده تستقيم وتجد التفسير والتبرير.. أو أن أبدو كمن يقسر فكرتها قسراً على السرد أو كمن يتفلسف فى «الفراغ بين السطور» كى يحشر رؤاه الخاصة، فى حين يكون القارئ أكثر ذكاءً وأحدّ نظرًا وأنفذ بصيرة، فيرى عكس ما نرى أو أبعد مما نرى أو غير ما نرى.. وأجدنى طامحاً لأن أتمثل عبارة الإمام الأعظم «أبى حنيفة النعمان»: «هذا الذى نحن فيه

رأى لا نجبر أحدًا عليه، إنه أحسن ما قدرنا عليه، ومن جاءنا بشيء أحسن منه قبلناه».

وأفضل خاتمة لتلك المقدمة هى أننى بهذا الكتاب قصدت فقط إلى استثارة مناطق مختلفة فى عقولنا تجاه هذا الموضوع الشائك (العنف والإرهاب).. ولم أقصد إطلاقاً أن أصل فيه إلى قول فصل، فهذا فوق طاقتى كفرد، لأنه موضوع حياة وجهه الآخر الموت، وكلا الوجهين هما عمل الرب ثم الملائكة والرسل والنبيين ثم البشر.. كلٌ يدلى بدلوه، بل كلٌ مدعو بإلحاح للتفكير فيه وبه، وكلٌ مدعو بإلحاح كذلك لأن يكون له موقفه وخاصة، وبحسب مثلنا المقدم، أن الأفاعى صارت تسعى فى حديقة البيت.

د. محمد هشام عبد العليم الحديدى